الفصل الثانى عشر

تحسين الأداء البيئي و الاجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية ايزو ٢٦٠٠٠ للمسؤولية الاجتماعية (أ.مقدم وهيبة)

الفصل الثانى عشر

تحسين الأداء البيئي و الاجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية ايزو ٢٦٠٠٠ للمسؤولية الاجتماعية (أ.مقدم وهيبة)

تزايد في الآونة الأخيرة الحديث عن موضوع المسؤولية الاجتماعية و التي يقصد بها اهتمام المؤسسات بمصالح المجتمعات و تحمل مسئولية الآثار الناجمة عن نشاطات المؤسسات على الزبائن والعاملين والملاك والمجتمع والبيئة ،وهذه المسئولية لا تقتصر فقط على الالتزامات القانونية بل تتجاوزها إلى تحسين العلاقة مع أصحاب المصلحة .

و من المفروض أن تنظم المسئولية الاجتماعية ضمن الخطط السنوية للمؤسسات بحيث تظهر في تقاريرها السنوية حتى تضمن استدامتها والعمل على تطويرها ، وتختلف البرامج من تدريب للعاملين إلى البرامج التعليمية إلى المساهمة في تطوير المتنزهات والمحميات وتشجيع المبادرات البيئية والاهتمام بأسر العاملين ودعم المؤسسات الخيرية و الشركات الناشئة.

ونظرا لوجود مشكلات كثيرة ارتبطت بإهمال الشركات لمسؤولياتها الاجتماعية و ما نجم عن ذلك من فساد اقتصادي و اجتماعي ظهرت مبادرة دولية لرعاية هذا المفهوم، فوضعت المنظمة الدولية مواصفة إرشادية أطلق عليها (ISO26000) ، وهي مواصفة تقدم إرشادات وتوضيحات حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

و على اعتبار أن المؤسسات الصناعية من أكثر الأطراف تأثيرا في القطاع الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي، فإن اهتمامها بهذه المواصفة يعد أمرا حتميا و لازما ، فهي مطالبة بالتصرف المسئول تجاه المجتمع و البيئة عند القيام بمختلف نشاطاتها الصناعية ، حيث يمكن أن تخلق هذه المسؤولية الاجتماعية مزايا تنافسية عديدة للمؤسسات الصناعية.

و قد اهتمت كبرى الشركات الصناعية في الدول المتقدمة بمفهوم

المسؤولية الاجتماعية و حرص البعض منها على الالتزام بمواصفة الايزو ٢٦٠٠٠ لتحسين توجهاتها الاجتماعية و البيئية، غير أن المؤسسات الجزائرية ما تزال بعيدة عن تبني هذه المواصفات الدولية الهامة في أنظمتها الإدارية و أنشطتها اليومية.

٢.مشكلة البحث:

في ظل اقتصاد السوق و انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاديات الدولية، أصبحت المؤسسات الاقتصادية مطالبة بالاستجابة لنفس المتغيرات التي تؤثر على المؤسسات الاقتصادية في الدول الأخرى، و ذلك من أجل أن يكتسب المنتج المحلي المواصفات التي تمكنه في اقتحام الاسواق الدولية من جهة، و لكي تحصل المؤسسة الاقتصادية على سمعة طيبة محليا و دوليا، فتستفيد من هذه الصورة في تحسين أدائها و في علاقاتها و شراكاتها مع باقي المؤسسات الأخرى المحلية و الدولية من جهة أخرى.

إن تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية من خلال مواصفة ايزو ٢٦٠٠٠ من شأنه أن يحسن من الأداء الاجتماعي البيئي في مؤسساتنا الاقتصادية سواء كانت خاصة أو عمومية، و يجعل منها محركا قويا من محركات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، لذلك فان هذه المواصفة لا تقل أهمية عن باقي المواصفات الاخرى التي تسعى معظم المؤسسات للحصول عليها مثل سلسلة مواصفات (ايزو ٩٠٠٠).

و بناء على ما تقدم، فإننا من خلال هذا البحث سنحاول الاجابة على ثلاثة أسئلة رئيسية هي:

- ما المقصود بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية؟
- ما هي مواصفة ايزو٢٦٠٠٠ و كيف يمكنها الاسهام في تحسين الأداء البيئي و الاجتماعي في المؤسسات الصناعية؟
- ما هي جهود الجزائر المتعلقة بتبني المواصفة ايزو ٢٦٠٠٠ و ما اهم

العراقيل التي تحول دون انتشارها في المؤسسات الصناعية في الجزائر؟

٣.الهدف من البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعريف بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية.
- التعريف بالمواصفة الجديدة ايزو ٢٦٠٠٠ : نشأتها، أسباب ظهورها، بنودها، طريقة تبنيها و أهميتها بالنسبة للمؤسسات الصناعية.
- التعرض للجهود المحلية التي تبذلها الجزائر لنشر تطبيق هذه المواصفة في المؤسسات الجزائرية.
- ذكر أهم العراقيل التي تحد من انتشار هذه المواصفة في المؤسسات الصناعية الجزائرية.

٥.المنهجية العلمية في البحث:

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في دراستنا، حيث يعرف هذا المنهج بأنه الطريقة المنظمة لدراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بظاهرة معينة من خلال وصف الظاهرة المراد دراستها، و ذلك من خلال المسح المكتبي و الاطلاع على الادبيات المرتبطة بموضوع الدراسة، و ثم تمت عملية تحليل المعلومات المحصل عليها في سبيل الخروج بنتائج عامة.

٦.خطة البحث:

بالتوازي مع أسئلة البحث المعروضة في الاشكالية، سيتم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث هي :

- المبحث الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، و سنتعرض من خلاله لدوافع ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية، و تعريفها، و علاقتها بتحقيق المزايا التنافسية في المؤسسات الصناعية.
- **المبحث الثاني: مفهوم المواصفة الدولية ايزو ٢٦٠٠٠ للمسؤولية الاجتماعية**، و سنتطرق من خلاله لمفهوم هذه المواصفة، مراحل إعدادها،

أهميتها في المؤسسات الصناعية، و اهم البنود التي تتكون منها.

المبحث الثالث: عراقيل تطبيق مواصفة الايزو ٢٦٠٠٠ في المؤسسات الصناعية الجزائرية، و ستناول فيه : خصائص القطاع الصناعي المؤسسات الصناعية في الجزائر، جهود الجزائر في مجال تبني هذه المواصفة، و أخيرا أهم العراقيل التي تحول دون تبني المؤسسات الصناعية لهذه المواصفة.

المبحث الأول

مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية

١.ارتباط دوافع نشأة مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالتحديات التي تواجهها المؤسسات صناعية:

ارتبط ظهور بعض المفاهيم الحديثة في الاقتصاد و الإدارة كمفهوم التنمية المستدامة و المسؤولية الاجتماعية بمجمعة من التحديات التي برزت في قطاعات الأعمال المختلفة بما فيها القطاع الصناعي، و التي من أهمها:

- **مراعاة حماية البيئة و عدم الاضرار بها** : تعتبر الصناعة المستخدم الرئيس للموارد الطبيعية، لذلك فهي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في انتشار ظاهرة التلوث، تتفاقم هذه الظاهرة كثيرا كلما أهملت الشركات الصناعية تحمل تبعات نشاطاتها التي تؤدي إلى تلويث البيئة، و كلما غاب الوعي البيئي لدى هذه الشركات، لذلك فإن الواقع الاقتصادي مليء بالأمثلة الحية للعديد من الشركات الصناعية التي تسببت في تلويث البيئة، لن يكون آخرها التسرب النفطي الذي حصل في خليج المكسيك في عام ٢٠١٠ و الصادر عن نشاطات شركة (BP) النفطية العالمية.

و لا شك أن أجندة حماية البيئة و الحفاظ عليها، و تبني سياسات الإدارة البيئية في الشركات الصناعية ما كان لها أن تظهر لولا تزايد ضغوطات المنظمات غير الحكومية في هذا الإطار، و فرض القوانين المالية و الدولية التي تحفظ للبيئة سلامتها.

- **ظهور معايير الجودة التي تتعلق بالمنتجات الصناعية**: يشهد القطاع الصناعي ثورة حقيقية في التطوير و التصميم و الانتاج و استعمال التكنولوجيات الحديثة، هذه الثورة هي نتيجة حتمية لازدياد حدة المنافسة بين الشركات الصناعية في سبيل الظفر بإرضاء المستهلكين، ذلك أن رضا المستهلك هو السبيل الوحيد لاستمرار هذه الشركات، لذلك فإن مراعاة جودة المنتجات في هذه الشركات اصبح أولوية لا خيارا، و اصبحت مطالبة بتبني التوجهات السليمة في سبيل تحقيق هذه الجودة، و يتم ذلك بسائل مختلفة، منها: اتباع

إدارة الجودة الشاملة، أو مواصفات الجودة الدولية مثل مواصفات الايزو أو تبني معايير و مواصفات محلية.

■ **الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة و دمج مفهوم الصناعة الخضراء في السياسات التصنيعية للدول:** تحتاج التنمية المستدامة إدارة كفوءة و أخلاقية للموارد والثروات الطبيعية واستخدام أساليب تقنية نظيفة بيئيا ومقبولة اقتصاديا واجتماعيا، مع ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها، كل ذلك يعدل من مسار التنمية الصناعية و يعزز من استدامتها، و تعمل اليوم العديد من الدول على تضمين هذه المتطلبات في الاستراتيجيات والخطط الصناعية، ودمج قضايا الصناعات الخضراء والإنتاج الأنظف قي صلب السياسات الصناعية.

■ **الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية و تحقيق التنمية الاجتماعية:** ترسخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية في أول ظهور له في الدول الصناعية الكبرى التي تحتضن كبريات الشركات الصناعية العملاقة التي توظف عشرات الآلاف من العاملين، وتستهلك كميات هائلة من المواد الأولية، وتؤثر تأثيرا مباشرا على البيئة وعلى حياة المجتمعات التي تعمل فيها.

ولقد زاد الاهتمام بالأداء البيئي و الاجتماعي لهذه الشركات الصناعية بعد وقوع بعض الحوادث المدمرة للبيئة والبشرية، فمن العدل أن تساهم هذه الشركات بجزء من أرباحها لتطوير حياة العاملين وأسرهم، بل وتنمية المجتمعات التي تمارس نشاطها فيها، من خلال تبني برامج المسؤولية الاجتماعية.

و تستمد هذه الشركات الصناعية واجباتها تجاه المجتمع انطلاقا من القوة الاقتصادية التي تتمتع بها، و امكاناتها المادية و البشرية و المالية الكبيرة التي تمكنها من لعب دورها الاجتماعي و الاقتصادي على أكمل وجه.

٢.تعريف المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال:

يتضمن مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل عام دمج الاهتمامات البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية في نشاطاتها و تعاملاتها مع اصحاب المصلحة، و هي ممارسات طوعية لا اجبارية، و قد ظهر هذا المفهوم في الأدبيات المتعلقة بمنظمات الأعمال، في الستينات من القرن الماضي، من خلال كتاب (H. Bowen) في ١٩٥٣ :"المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال"، و "مسؤولية المنظمة" لصاحبه (G Goyder) في ١٩٦١، و بعدها انتشرت البحوث و الدراسات في هذا المجال و اتسع نطاق المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال.

و هناك تعريفات مختلفة للمسؤولية الاجتماعية، و سنختار التعريف الذي وضعته المنظمة العالمية للمعايرة (ايزو)، فهذه الأخيرة تعتبر المسؤولية الاجتماعية بأنها "ممارسات تقوم بها المنظمة لتحمل المسؤولية الناجمة عن أثر النشاطات التي تقوم بها على المجتمع و المحيط لتصبح نشاطاتها منسجمة مع منافع المجتمع و التنمية المستدامة، ترتكز المسؤولية الاجتماعية على السلوك الاخلاقي، احترام القوانين و الادوات الحكومية و تدمج مع النشاطات اليومية للمنظمة"[1].

من خلال هذا التعريف يمكن أن نستخرج خصائص المسؤولية الاجتماعية وفقا لرؤية المنظمة العالمية للمعايرة:

- يتضمن مفهوم المسؤولية الاجتماعية تحمل الشركات لكل الآثار السلبية التي يمكن أن تحدثها نشاطاتها على البيئة و المجتمع.
- تهدف سياسات و برامج المسؤولية الاجتماعية إلى تحقيق منافع ذات طابع اجتماعي.
- تسهم المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة.

[1] Michel Capron et Françoise Quairel-Lanoizelée; la responsabilité d'entreprise; éditions la découverte; Paris; 2007; p: 23

- تتمثل أسس و ركائز المسؤولية الاجتماعية في : احترام أخلاقيات الأعمال، احترام القوانين و اللوائح الحكومية.
- يجب أن يتم تنظيم ممارسة المسؤولية الاجتماعية في الشركات من خلال اعتبارها جزء لا يتجزأ من السياسة العامة لهذه الشركات.

و ما يؤاخذ على هذا التعريف أنه لم يشر إلى جميع أصحاب المصلحة الذين يجب أن تتوجه اليهم الشركات ببرامج المسؤولية الاجتماعية.

أما مواصفة الايزو ٢٦٠٠٠ عند تعريفها للمسؤولية الاجتماعية، ترى بأن "مسؤولية المنظمة هي ترجمة لقراراتها و نشاطاتها تجاه المجتمع و البيئة من خلال تبني سلوك شفاف و أخلاقي:

- يسهم في تحقيق التنمية المستدامة بما في ذلك الصحة و الرفاه في المجتمع.
- يأخذ في الاعتبار توقعات أصحاب المصالح.
- يحترم القوانين السارية، و يتوافق مع المعايير الدولية.
- يدمج في المنظمة ككل و يتم ممارسته و تطبيقه في مستوياتها الإدارية المختلفة"[1].

و نلاحظ أن هذا التعريف أكثر شمولا، حيث يتم التركيز فيه على دور المنظمة في تحقيق التنمية المستدامة، و التنمية في المجتمع، و كذا الاستجابة لتطلعات أصحاب المصلحة، كما يشير التعريف إلى أهمية دمج المسؤولية الاجتماعية في إدارة المنظمة.

٣.المسؤولية الاجتماعية و الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية:

بالرغم من أن الجدل المتعلق بين ممارسة المسؤولية الاجتماعية و تحقيق الربحية ما يزال قائما، حيث لم تحسم البحوث المختلفة طبيعة هذه العلاقة، إلا أن برامج المسؤولية الاجتماعية التي يتم ممارستها في الشركات

[1] Site AFNOR, La norme ISO 26000 en quelques mots, http://www.afnor.org/profils/centre-d-interet/rse-iso-26000/la-norme-iso-26000-en-quelques-mots.

الصناعية تحقق مكاسبا مختلفة، و ان لم تكن هذه المكاسب ذات طابع مادي بشكل مباشر إلا أنها تقود في النهاية إلى تحقيق الهدف المادي لهذه الشركات و لو في الأمد الطويل، لذلك يمكن اعتبار ان المسؤولية الاجتماعية لها دور في خلق العديد من المزايا التنافسية لصالح الشركات، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول(١): ملخص يعرض مصادر الميزة التنافسية التي تحققها المسؤولية الاجتماعية

استعمال المسؤولية الاجتماعية كأداة لخلق ميزة تنافسية	وصف الآلية	توضيح للممارسات
الشرعية و الترخيص بالنشاط، المسؤولية الاجتماعية بصفها ضامنة للسمعة و أداة للتسويق	الحصول على تصريح بممارسة النشاط من طرف السلطات العمومية يرتبط غالبا بسمعة الشركة، كما أن السمعة تكسب الشركة ميزة تنافسية قد لا يمتلكها المنافسون.	استفادت شركة لافارج الفرنسية (lafage)من صورتها الجيدة (بفضل التزامها بالمسؤولية الاجتماعية) فحصلت من السلطات على تراخيص باستغلال الموارد الطبيعية في مناطق حساسة، في حين لم تحصل الشركات المنافسة لها على نفس الامتيازات.
ارتفاع التكاليف التي يتكبدها المنافسون، المسؤولية الاجتماعية كطريقة لتغيير القوى التنافسية	تشجيع المزيد من اللوائح و التنظيمات الصارمة على مستوى القطاع من طرف الشركات التي لها التزم كبير بالمسؤولية الاجتماعية، مما يضاعف من تكاليف الموائمة بالنسبة للشركات المنافسة و يصعب دخول المنافسين الجدد و المحتملين.	ساهمت الشركة الأمريكية (داو كيميكل) (Dow Chemical)في وضع معايير عالية للوقاية من تلوث البيئة، في الولايات المتحدة الأمريكية.
جذب اليد العاملة الاكثر انتاجية، حيث أن ممارسة المسؤولية الاجتماعية هي اشارة للجودة في سوق العمل.	تعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات ميزة جذابة للعمال المرتقبين، خصوصا من يملكون كفاءات عالية.	ضعت شركة (Accenture) برامجها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في أنظمة الاتصال التي تستهدف الطلاب و الخريجين الجدد.
زيادة المبيعات، حيث أن	تسمح المسؤولية الاجتماعية	قامت بعض الشركات ببناء

استعمال المسؤولية الاجتماعية كأداة لخلق ميزة تنافسية	وصف الآلية	توضيح للممارسات
المسؤولية الاجتماعية تعتبر أداة تسويقية تؤثر على سلوك الزبائن.	بالتموقع التسويقي المميز، و قد يتم اعتبارها من قبل بعض المستهلكين/الزبائن كسمة مميزة لمنتج الشركة.	استرتيجياتها التسويقية بناء على المسؤولية الاجتماعية، مثل (Patagonia) و (The Body Shop) كأن تكون عملية شراء منتوج ما مرتبطة بالتبرع الخيري أو الاسهام في قضية انسانية.
تخفيض المخاطر التحكم في التكاليف، المسؤولية الاجتماعية هي شكل من أشكال الفاعلية التنظيمية	يمكن أن تحقق المسؤولية الاجتماعية وفرات في المجالات الطاقوية من خلال الحد من هدر الموارد، و تخفيض المخاطر الاجتماعية و البيئية.	اقتصد (HSBC) ملايين الدولارات فقط من خلال غزالة ضوء لافتاته بعد الساعة العاشرة ليلا.
التأثير على السلوكات التنظيمية، المسؤولية الاجتماعية للشركات كأداة للإدارة الاسترتيجية للموارد البشرية.	يمكن أن تؤثر المسؤولية الاجتماعية على السلوكات المهنية، مثل المشاركة و الرضا الوظيفي، كما تمنح دور اضافي لأداء الموارد البشرية.	أظهرت دراسة قامت بها شركة استشارية انجليزية في عام ٢٠٠٥ أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تسمح بتخفيض معدل دوران العمل و زيادة ولاء الموظفين تجاه شركتهم.
التعلم، المهارات، المسؤولية الاجتماعية كمورد داخلي استرتيجي	تعزز المسؤولية الاجتماعية التعلم المرتبط بمجال الادارة الاجتماعية و البيئية، كما تساهم المسؤولية الاجتماعية في بناء مهارات جديدة.	نظام إدارة أصحاب المصالح في شركة (Danone) ولد الكثير من المعرفة التي يمكن نشر لاحقا في الشركة.

المبحث الثاني
مفهوم المواصفة الدولية ايزو ٢٦٠٠٠ للمسؤولية الاجتماعية

١.نبذة تعريفية مختصرة عن المنظمة العالمية للمعايرة (للتقييس) ايزو:

المنظمة الدولية للمعايير International Organization for Standardization) أيزو (ISO) هي منظمة غير حكومية لا تهدف للربح، تأسست في عام ١٩٤٧، وتوجد الأمانة المركزية للمنظمة في جنيف بسويسرا، و يشارك في عضويتها ١٥٧ هيئة مواصفات قومية من مختلف دول العالم، و تعمل على رفع المستويات القياسية ووضع المعايير والأسس والاختبارات ومنح الشهادات المتعلقة بها من أجل تشجيع تجارة السلع والخدمات على مستوى عالمي في شتى المجالات.

٢.تعريف المواصفة:

المواصفة القياسية هي وثيقة أعدت على أساس من الاتفاق، تم اعتمادها بواسطة منظمة معترف بها لتقدم (للاستخدام المتكرر) قواعد و إرشادات أو خواص متعلقة بأنشطة أو بنتائجها بهدف تحقيق الدرجة المثلى للنظام في إطار معين.

٣.تعريف الايزو ٢٦٠٠٠:

الآيزو ٢٦٠٠٠ هي "مواصفة دولية تعطي إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية و من المزمع استخدامها من قبل جميع المنظمات بشتى أنواعها في كلا القطاعين العام والخاص، في كل من الدول المتقدمة و النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية و سوف تساعدهم في جهودهم الرامية للتعاون بأسلوب مسئول اجتماعيا و الذي يتطلبه المجتمع بطريقة متزايدة"[١].

---

[١] شركة تنمية المعرفة، المسؤولية الاجتماعية:ايزو ٢٦٠٠٠، نشرة تعريفية.

و توفر منظمة الايزو "قيمة مضافة لكل المبادرات الحالية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، من خلال عرض مجموعة من الارشادات و التوجيهات المتكاملة، ترتكز على اتفاق عالمي بين الخبراء الذين يمثلون أطراف مختلفة من أصحاب المصالح، و تشجع هذه المواصفة أيضا على الممارسات الجيدة في مجال المسؤولية الاجتماعي في العالم ككل"[1].

و تعتبر المواصفة بمثابة دليل إرشادي لتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية[2]، كما تهدف إلى دمج ممارسات المسؤولية الاجتماعية ضمن الخطط الاستراتيجية والأنظمة والممارسات والعمليات للشركات.

٤.مراحل الإعداد لمواصفة ايزو ٢٦٠٠٠:

شهدت المواصفة مرحلة اعداد طويلة قبل أن ترى النور، حيث "بدأت فكرة مشروع ايزو ٢٦٠٠٠ ابتداء من سنة ٢٠٠١ من قبل منظمات حماية حقوق المستهلك، حيث كانت هذه المنظمات قلقة حيال توجهات بعض الشركات متعددة الجنسيات و متخوفة من امكانية تأثير نشاطات هذه الشركات على ظروف العمل و مستوى المعيشة، فكانت لجنة (COPOLCO)[3] المسئولة عن العلاقات مع المستهلكين تم البدء في اجراء دراسة جدوى لوضع مواصفة قياسية للمسؤولية الاجتماعية"[4].

و خلصت هذه اللجنة خلصت اللجنة إلى القدرة على إعداد المواصفات

---

[1] L'ISO et la responsabilité sociétale, http://www.iso.org.

[2] تعطي منظمة الآيزو تعطي الحق للدول المتحفظة على المواصفة ببناء مواصفة محلية في مجال المسؤولية المجتمعية في ضوء مبادئها الخاصة بها استنادا إلى المواصفة العالمية آيزو ٢٦٠٠٠.

[3] ISO Committee on ConsumerPolicy (COPOLCO)

[4] Site AFNOR, La norme ISO 26000 en quelques mots, http://www.afnor.org/profils/centre-d-interet/rse-iso-26000/la-norme-iso-26000-en-quelques-mots.

القياسية الدولية الخاصة بالمسئولية الاجتماعية، لذا تم البدء في تفعيل هذا المشروع، ففي "بداية عام 2003 قامت منظمة الأيزو بتكوين مجموعة استشارية إستراتيجية (SAG)[1] لتختص بالمسئولية الاجتماعية بهدف المساعدة في تقرير ما إذا كان هذا المشروع المعد من ايزو قد تضيف أية قيمة للمبادرات والبرامج المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية و القائمة بالفعل"[2].

وقد خلصت المجموعة الاستشارية الإستراتيجية إلى ضرورة المضي قدما نحو اعداد المواصفة، و تم إنشاء مجموعة عمل جديدة تقوم بإعداد مواصفة قياسية دولية تقدم التوجيه فيما يختص بالمسئولية الاجتماعية، وفي يناير 2005 صوت 37 عضوا في الأيزو على اقتراح بند عمل جديد[3](وهو اقتراح لإعداد مواصفة قياسية جديدة)حول المسئولية الاجتماعية.

و كانت التتابع الزمني لاصدار مواصفة الايزو ٢٦٠٠٠ كما يلي[4]:

- تم الانتهاء من مسودة العمل الأولى في عام ٢٠٠٦.
- المسودة النهائية للمواصفة القياسية الدولية تم إعدادها في سبتمبر2008 .
- إصدار المواصفة القياسية الدولية في ديسمبر 2008.

و أخيرا تم نشر هذه المواصفة في ٠١ نوفمبر ٢٠١٠.

---

[1] ISO Advisory Group on SocialResponsibility (SAG)

[2] الدولية القياسية المواصفة في نشرية صادرة عن المنظمة العالمية للمعايرة، المشاركة الاجتماعية، ص:٣. المسئولية حول 26000 المستقبلية أيزو

[3] الارشادية الرئيسية الخطوط تقدم إلى الوثيقة الأساسية هو الجديد العمل بند اقتراح يعد كافية ضمت أغلبية على الاقتراح هذا حصل الجديدة، وقد القياسية المواصفة لإعداد مواصفة قياسية إعداد في للمشاركة عن استعدادها الدول هذه أعربت وقد دولة، 32 الاجتماعية بالمسئولية خاصة .

[4] نشرية صادرة عن المنظمة العالمية للمعايرة، المشاركة في المواصفة القياسية الدولية المستقبلية أيزو 26000 حول المسئولية الاجتماعية، ص:٨.

٥.أهداف مواصفة المسؤولية الاجتماعية ايزو ٢٦٠٠٠ في المؤسسات الصناعية:

تتمثل أهداف مواصفة ايزو ٢٦٠٠٠ فيما يلي:

أولا : على مستوى أداء المؤسسات تجاه المجتمع:

- مساعدة المؤسسات في مخاطبة مسؤولياتها الاجتماعية، و في نفس الوقت احترام الاختلافات الثقافية الاجتماعية و البيئية و القانونية و ظروف التنمية الاقتصادية.
- توفير التوجيهات العملية التي تجعل من المسؤولية الاجتماعية قابلة للتطبيق و الممارسة العملية، تعزيز مصداقية التقارير المعدة من أجل عرض تقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية.
- التوافق مع الاتفاقات و المبادرات الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.
- نشر الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية و التحسيس بأهميتها و مكاسبها للشركات.
- العمل المشترك على المستوى الدولي في حقل المسؤولية الاجتماعية و توحيد ممارساتها ليسهل تقييمها بشكل متماثل في الدول المختلفة.

ثانيا: على مستوى الأداء البيئي و الدور التنموي:

- جعل من الممارسات العملية للمسؤولية الاجتماعية أداة لتحقيق التنمية المستدامة، و الحفاظ على الانسان و الحيوان و البيئة، و الاعتماد على القوانين المنظمة لذلك مثل : حقوق الانسان و قوانين حماية البيئة.
- اعتبار كل قضايا التنمية كمكون أصيل لمواصفة المسؤولية الاجتماعية.
- نشر مفاهيم و ممارسات المسؤولية الاجتماعية من خلال دمجها في البرامج التنموية و التعليمية و التثقيفية و برامج البحث العلمي في الجامعات.

ثانيا: على مستوى علاقة المؤسسات بأصحاب المصلحة:

■تحسين العلاقة بين المؤسسة و باقي أصحاب المصلحة المتعاونين معها، و ذلك من خلال خلق حوار بين مشترك بين الطرفين موضوعه عن أهمية تحقيق المنافع المتبادلة.

■الالتزام بحقوق كل من العاملين و المستهلكين و الموردين، و تحسنها بشكل مستمر، في سبيل أن تتحسن الذهنية تجاه المؤسسة، و تتكاتف جهود كل الاطراف لتحقيق المصلحة العامة.

■عدم اهمال حق المجتمع في استفادته من مزايا تمنحها المؤسسة الاقتصادية الصناعية، مثل عدالة التوظيف، و منح المساعدات و الهبات لمنظمات المجتمع المدني، و المساهمة في تحقيق التنمية بكافة أشكالها.

■تحمل تبعات النشاطات الصناعية على البيئة، فان كانت نشاطات ملوثة يجب التخفيف من حدة التلوث، مع محاولة تجنب كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على البيئة و تفاديه.

٦.أهم الارشادات و التوجيهات التي تقدمها ايزو ٢٦٠٠٠ للمنظمات:

تقدم ايزو ٢٦٠٠٠ توجيهات لجميع أنواع المنظمات، بغض النظر عن حجمها أو نشاطها أو موقعها للعمل بأسلوب مسئول اجتماعيا بتقديم إرشادات بخصوص[1]:

■المفاهيم والمصطلحات والتعريفات المتصلة بالمسئولية الاجتماعية.

■خلفية واتجاهات وخصائص المسئولية الاجتماعية.

■المبادئ والممارسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

■المواضيع والقضايا الأساسية ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية.

■دمج وتنفيذ وتعزيز السلوك المسئول اجتماعيا في المنظمة بأسرها ومن خلال

---

[1] شركة تنمية المعرفة، المسؤولية الاجتماعية:ايزو ٢٦٠٠٠، نشرة تعريفية.

سياساتها.

وممارساتها ضمن مجال نفوذها.

- تحديد أصحاب المصلحة والتعامل معهم.
- تبادل الالتزامات، والأداء و المعلومات الأخرى المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

٧.هيكل مواصفة ايزو ٢٦٠٠٠ (بنود المواصفة):

بنود المواصفة تتكون مسودة المواصفة العالمية ISO26000 من تمهيد ومقدمة وسبعة بنود وعدة ملاحق، يوضح الجدول التالي بنود هذه المواصفة[١]:

الجدول(٢): هيكل مواصفة ايزو ٢٦٠٠٠

[١] عوض سالم الحربي، المسؤولية المجتمعية في ضوء المواصفة العالميةISO26000 (٢٠١٢/٠١/٠٢)،
http://www.aleqt.com/2010/03/21/article_366761.html

البند	الهدف منه	شرح محتوى البند
البند (١)	المجال	تعريف وتحديد المحتوى الذي تغطيه هذه المواصفة، ويحدد القيود أو الاستثناءات، كما أنه ينص على أن هذه المواصفة الدولية تقدم دليلا إرشاديا لجميع أنواع المنشآت بغض النظر عن حجمها أو موقعها.
البند (٢)	التعريفات	يحدد هذا البند معاني المصطلحات الرئيسية المستخدمة في هذه المواصفة، وبلغ عدد التعريفات ٢٢ مصطلحا، أهمها مصطلحا: المسؤولية الاجتماعية (Social Responsibility)[١] و أصحاب المصلحة (stakeholder)[٢].
البند (٣)	فهم المسؤولية الاجتماعية	يشرح هذا البند بشكل مفصل مفهوم المسؤولية الاجتماعية و يوضح أهم خصائصها.
البند(٤)	مبادئ المسؤولية الاجتماعية	حددت المواصفة سبعة مبادئ للمسؤولية الاجتماعية هي: القابلية للمساءلة ،الشفافية، السلوك الأخلاقي، احترام مصالح الأطراف المعنية، احترام سلطة القانون، احترام الأعراف الدولية للسلوك، احترام حقوق الإنسان.

[١] المسؤولية الاجتماعية كما تعرفها المواصفة هي مسؤولية المنشأة تجاه تأثيرات قراراتها وأنشطتها في المجتمع والبيئة، وذلك من خلال سلوك شفاف وأخلاقي من شأنه : المساهمة في التنمية المستدامة متضمنة صحة ورخاء المجتمع، الأخذ في الاعتبار توقعات الأطراف المعنية، التماشي مع القوانين المطبقة ومعايير السلوك الدولية، التكامل بين المنشأة وممارساتها المختلفة من خلال العلاقة بينها.

[٢] أصحاب المصلحة (stakeholder) ويقصد به الفرد أو المجموعة التي يكون لها مصلحة أو تكون معنية بأي نشاط أو قرار خاص بالمنشأة.

البند	الهدف منه	شرح محتوى البند
البند(٥)	الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية و التعرف على اصحاب المصلحة و التفاعل معهم	يتناول هذا البند اعتراف الشركة بمسؤوليتها الاجتماعية، من خلال تحديد تأثيراتها السلبية في المجتمع، وكذلك الطريقة التي ينبغي بها التصدي لهذه التأثيرات من أجل المساهمة في التنمية المستدامة، و تحديد أصحاب المصلحة[1] وإشراكهم في ممارساتها الاجتماعية.
البند(٦)	دليل الموضوعات الرئيسة للمسؤولية الاجتماعية	و هو أهم البنود في المواصفة، و فيه ذكر للمجالات الأساسية السبع للمسؤولية الاجتماعية و الواجب تبنيها من قبل المنظمات و هي[2]: الحوكمة المؤسسية، حقوق الإنسان، ممارسات العمال، البيئة، الممارسات التشغيلية العادلة مع الأفراد والمنظمات، قضايا المستهلك، مشاركة وتنمية المجتمع .
البند(٧)	دليل إرشادي حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية	يوضح هذا البند إرشادات وتوجيهات مهمة من أجل إدارة جيدة للمسؤولية الاجتماعية في المنظمة، حيث يمكن أن تتم هذه الإدارة من خلال أربعة خطوات هي: التزام الإدارة العليا، تحديد و تحليل تطلعات أصحاب المصلحة، مرحلة التنفيذ و الممارسة، التقييم و المتابعة، المراجعة.

المصدر: من إعداد الباحثة[3].

[1] يمكن التركيز على خمس أطراف أساسية من أصحاب المصالح و هم: الدولة، الزبائن، ممثلو المستخدمين، الموردون و المتعاقدون، المنظمات غير الحكومية.

[2] يجب مراعاة أهمية قضية تدرج المنظمات في عملية التبني والتطبيق ووضع الأولويات التي بطبيعة الحال تختلف من منظمة إلى أخرى.

[3] تم الاعتماد على مراجع مختلفة لإعداد هذا الجدول، من أهمها: عرض سالم الحربي، مرجع سابق.

المبحث الثالث
عراقيل تطبيق مواصفة الايزو ٢٦٠٠٠ في المؤسسات الصناعية الجزائرية:
١.خصائص القطاع الصناعي و المؤسسات الصناعية في الجزائر في الوقت الراهن:

شهدت الجزائر اصلاحات كبير في المجال الصناعي، مما أدى إلى تغير النسيج الصناعي بشكل ملاحظ، حيث أصبح يتميز القطاع الصناعي الجزائري اليوم بالخصائص التالية:

- تراجع مكانة القطاع العام، و في مقابل هذا التراجع برز بقوة دور القطاع الخاص في كل فروع النشاطات الاقتصادية بما فيها الصناعة.
- تشجيع خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تدعيمها بكل الوسائل، و قد تحقق هذا الأمر فعلا فأصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تسهم في التشغيل و في الناتج المحلية الخام، كما شملت نشاطاتها كل القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الصناعي.
- تتميز الصناعية الجزائرية اليوم بهيمنة الصناعات الخفيفة، و على وجه الخصوص الصناعات الفلاحية الغذائية بنسب هامة، و "يرتكز القطاع الصناعي الخاص أكثر فأكثر على الصناعات التركيبية و الاستثمارات ذات العائد السريع"[١].
- ما يزال أداء القطاع الصناعي (خارج المحروقات) و لا يسهم بشكل فعال في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، و يرجع ذلك إلى عدة أسباب من أهمها[٢]:

---

[١] قوريش نصيرة، أبعاد توجهات استراتيجية انعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف، الجزائر، عدد ٥، ص:٩١.

[٢] قوريش نصيرة، مرجع سابق، ص:٩٣.

- إنتاجية عوامل الإنتاج ضعيفة وحتى سلبية.
- عدم كفاءة ونجاعة تقنيات التيسير وإدارة الاعمال.
- مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدانية جداً.
- غنتاج لا يتماشى وقواعد التنافسية.
- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات.
- عدم التنوع الصادرات.
- ضعف وتأخير تكنولوجيا الإنتاج.

٢.معايير الجودة في المؤسسات الصناعية الجزائرية:

تعتبر المواصفات و المعايير القياسية و أنظمة ضبط الجودة مرتكزا أساسيا في التنمية الصناعية و الاقتصادية للمجتمع، كما "ترجع أهمية تطبيق معايير الجودة العالمية إلى أنها تساعد على نفاذ المنتجات الى الاسواق العالمية، و يعني تطبيق هذه المعايير بالنسبة الى المشترين: الثقة، للارتقاء بالشركات إلى المستوى الدولي لإنتاج بضائع بجودة مقبولة، و في الجزائر ما يزال القطاع الصناعي يعاني من مشكلة في تدني مستوى جودة المنتجات المصنعة محليا"[١]، و ذلك على الرغم من حصول عدد من المؤسسات الصناعية على بعض معايير الجودة العالمية (مثل ايزو ٩٠٠٠) (و ايزو ١٤٠٠٠) إلا أن عددها يبقى قليل.

و من الملاحظ أن المواصفات التي تهتم بها المؤسسات الصناعية الجزائرية هي تلك الموجهة لتحسين الأداء الانتاجي بشكل رئيسي، في حين يقل الاهتمام بالمواصفات المتعلقة بالأداء البيئي، بينما يعد من النادر الاهتمام بالمواصفات و المعايير الدولية التي تهتم بالأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية، في حين أن العمل المستدام للمؤسسات لا يعني فقط تقديم المنتجات

---

[١] عبود زرقين، الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٤٥، شتاء ٢٠٠٩، ص:١٨٧.

والخدمات التي ترضي العملاء، وذلك دون المساس بالبيئة، ولكن أيضا يعني العمل بطريقة مسئولة اجتماعيا.

٣.جهود متواضعة لتطبيق مواصفة ايزو ٢٦٠٠٠ في المؤسسات الصناعية الجزائرية:

تعتبر الجزائر عضوا في منظمة ايزو منذ سنة ١٩٧٦، كما قامت بالمصادقة على المواصفة القياسية ايزو ٢٦٠٠٠، و تعد الجزائر من بين البلدان الأوائل بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تبنت المعيار الدولي الجديد للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و ذلك من خلال وضع برنامج وطني للمرافقة في إطار مبادرة اقليمية اطلق عليها اسم (آر.آس مينا) (المسؤولية الاجتماعية لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا) و تمتد من ٢٠١٢ الى ٢٠١٤ و تشمل هذه المبادرة الاقليمية ثمانية بلدان هي: الجزائر والمغرب و تونس ومصر و الاردن و سوريا و لبنان و العراق، و تشرف عليها المنظمة الدولية للتقييس بالتعاون مع الوكالة السويدية للتنمية الدولية، و ستستفيد ١١٤ مؤسسة جزائرية من تكوين و مرافقة في مجال التقييس في إطار هذا البرنامج.

"ففي المرحلة الأولى من برنامج المسؤولية المجتمعية (أر.آس مينا) التي تم الشروع فيها في شهر ماي ٢٠١١ واستكملت في ديسمبر، استفاد منها كل من المركز التقني لمواد البناء (بومرداس) ووحدات التصبير الجديدة للجزائر (رويبة).

و بناء على نفس البرنامج الوطني قام المعهد الوطني للتقييس في سنة ٢٠١٢ باختيار أربع مؤسسات وطنية للاستفادة من البرنامج الإقليمي للمرافقة لمدة ثلاث سنوات من أجل مطابقة المقاييس التي تمليها المنظمة الدولية للتقييس (إيزو ٢٦٠٠٠)، وذلك من ضمن ١٥ مؤسسة ترشحت من القطاعين، ويتعلق الأمر بكل من فرع تابع لسوناطراك، مؤسسة اتصالات الجزائر، سيفيتال بجاية ومجمع كوندور(ثلاث شركات صناعية و شركة ناشطة في

قطاع الخدمات).

وبخصوص ٢٠١٣، فإن هناك شركتين من قطاع البناء والأشغال العمومية والري توجدان في قائمة الانتظار، وهما كوسيدار للأشغال العمومية من القطاع العام والمؤسسة الخاصة لأشغال الطرق والري والبناء، و يتم الاختيار المؤسسات بناء على مجموعة من المعايير مثل سمعتها الوطنية و الاقليمية في قطاع النشاط وكذا العلاقات مع المستخدمين والبيئة.

ويهدف هذا البرنامج التدريبي إلى تمكين المؤسسات المستفيدة من الأدوات التي تمكنها من تحسين أداءها في ميدان المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وبعد استكمال هذا البرنامج يمكن للمؤسسات المستفيدة أن تحصل على تصديق لحساباتها طبقا لمتطلبات مقياس إيزو ٢٦٠٠٠، وعلاوة على عملية الإشراف على المؤسسات فإن المسؤولية المجتمعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعتزم تقديم تكوين لخبراء جزائريين لمرافقة المؤسسات في تحسين التزاماتها بخصوص مسؤولياتها المجتمعية"[١].

كما تعمل كلّ من الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمركز الجزائري للشباب المسيّر للمؤسسات أيضا على مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التكيّف وتطبيق معايير الجودة (أيزو ٢٦٠٠٠) في إطار نفس البرنامج المذكور.

---

[١] موقع الجزائر أون لاين، فيما تنتظر "كوسيدار" وشركة خاصة الالتحاق بها في ٢٠١٣.. سوناطراك واتصالات الجزائر وسيفيتال وكوندور تلتحق ببرنامج المنظمة الدولية للتقييس، (٢٠١٢/٠٢/١٥)،
http://www.eldjazaironline.net/02/national/3-2011-06-16-15-16-24/12056---qq------2013----------.html.

٤.العراقيل التي تحول دون تبني مواصفة ايزو ٢٦٠٠٠:

■مواصفة ايزو ٢٦٠٠٠ هي مواصفة دولية جديدة، حيث تم طرحها في ٢٠١٠، و درجة تبنيها من طرف المؤسسات في العالم ككل قليلة، لذلك من الطبيعي أن لا تمتلك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أدنى فكرة سواء عن المواصفة بحد ذاتها أو عن أهميتها و كيفية تبنيها.

■يرتبط تبني مواصفة ايزو ٢٦٠٠٠ من طرف المؤسسات الجزائرية عموما بواقع ممارستها للمسؤولية الاجتماعية، فمعظم المؤسسات الجزائرية لا تهتم بالممارسات ذات الطابع البيئي و الاجتماعي لذلك فهي لا تهتم بهذه المواصفة.

■يأتي الاهتمام بجودة الأداء الانتاجي في مقدمة أولويات المؤسسات الصناعية، لأنه يعتبر أكبر محدد من المحددات المعتمد عليها في تسويق المنتجات محليا و دوليا، اما جودة الأداء البيئي الاجتماعي لا يحظى بنفس الدرجة من الأهمية.

■قلة و غياب الوعي بأهمية هذه المواصفة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية.

■ضعف الصحة المالية للمؤسسات الصناعية يجعلها تركز كل جهودها المالية و المادية و البشرية في سبيل تحسين كفاءتها الاقتصادية و ربحها المادي، متجاهلة بذلك أدائها البيئي و الاجتماعي، لأن هذا الاخير يحتاج الى تكاليف اضافية لا يمكن للمؤسسات أن توفرها.

■يتكون القطاع الخاص في الجزائر في الوقت الحالي من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و معروف عن هذه الأخيرة أن اهتمامها قليل بالمسؤولية الاجتماعية و بممارساتها، لذلك تغيب تماما فكرة تبني مواصفة الايزو ٢٦٠٠٠ في هذه المؤسسات.

■ضعف اهتمام مراكز التقييس الوطنية بتدعيم و تشجيع تبني هذه المواصفة على نطاق واسع، و تركيزه فقط على مجموعة من المؤسسات التي تتوفر فيها معايير معينة.

■غياب الخبرة البشرية المتعلقة بتبني هذه المواصفة، فمازالت الهيئات المعنية

بالتقييس تقوم بتكوين الموارد البشرية في هذا المجال.

■لا يمكن للمؤسسات الصناعية تبني هذه المواصفة حتى و ان أبدت رغبتها في ذلك، لأن العملية تحتاج إلى مرافقة و دراية و خبرة من فنيين مختصين و دعم فني من المؤسسات و المعاهد الوطنية المختصة بالتقييس، هذه الاخيرة لا توفر خدماتها لكل المؤسسات الصناعية، انما تراعي عدة عوامل، منها ما هو مرتبط بالجوانب المادية و الخبرة الفنية، ومنها ما يرتبط بأداء و سمعة هذه المؤسسات الصناعية ذاتها.

قد يبدو من المبكر إثارة النقاش في بلد نام مثل الجزائر بخصوص مواصفة دولية طوعية صدرت منذ نحو سنيتن فقط، إلا أن مثل هذه النقاشات من شانها ان تكون ممهدا مهما لنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية و البيئية في أوساط القطاع الصناعي في الجزائر، و لا شك أن تبني المواصفات خصوصا مواصفة ايزو ٢٦٠٠٠ يحتاج إلى ثقافة واعية و قناعة راسخة بأهميتها، يمكن نشرها من خلال الجامعات و مراكز البحث، و تبعا لذلك فقد جاءت هذه الدراسة لتجس النبض بخصوص هذه المواصفة في الجزائر، فخلصنا إلى النتائج التالية:

■ شهادة الأيزو ٢٦٠٠٠ هي معيار دولي يقدم إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية، وهو مصمم ليستخدم من قبل جميع أنواع المؤسسات، و يساعد هذا المعيار المؤسسات في العمل بطريقة مسئولة اجتماعيا بأسلوب أفضل، بما يحقق النفع للمجتمع و يلبي متطلبات التنمية المستدامة، و يشتمل معيار الأيزو ٢٦٠٠٠ على إرشادات طوعية، وليست واجبة.

■ تمثل المواصفة الدولية للمسؤولية الاجتماعية مرجعا رئيسا أمام جميع المؤسسات للتأسيس والعمل بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وأهميتها في توجيه هذه المؤسسات نحو الخدمة المجتمعية في كل مشروعاتها وبرامجها.

■ تضمن مواصفة الايزو ٢٦٠٠٠ من ورائها المسؤولية الاجتماعية حقوق العديد من الأطراف، من أهمهم: العمال و المستهلكين و المجتمع و البيئية،

كما أن تبنيها يعكس درجة المواطنة التي تتمتع بها المؤسسات عامة، هذه المواطنة تنعكس من خلال أداء اجتماعي و بيئي متميز و عال.

- تهتم غالبية المؤسسات الصناعية بالحصول على مقاييس و مواصفات الجودة التي تحسن من أدائها الانتاجي بشكل أساسي، لأنها تساعدها في تحسين قدراتها التنافسية بشكل مباشر، غير أنها لا تهتم بالمواصفات ذات البعد الاجتماعي و البيئي.
- على الرغم من الحاجلة الملحة لتحسين الاداء الاجتماعي و البيئي للمؤسسات الصناعية الجزائرية، إلا أن أغلبها ما تزال غير مؤهلة لتبني مواصفة ايزو ٢٦٠٠٠، و ذلك بسبب ضعف أدائها المالي و غياب خبرتها الفنية و الإدارية في هذا المجال، و انهماكها في التركيز على الحفاظ على قطاعاتها السوقية و تحقيق المكسب المادي، أما الابعاد الاجتماعية فهي مؤجلة إل حين غير معلوم.
- يأتي دور الدولة في تشجيع تبني مواصفة ايزو ٢٦٠٠٠ من خلال الجهود التي يقوم بها المعهد الوطني للتقييس في إطار مبادرة مشتركة مع المنظمة العالمية للمعايرة و هي مبادرة: (المسؤولية الاجتماعية لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا)، و هي تعتبر كأولى الخطوات في هذا المجال.
- تحتاج المؤسسات الصناعية إلى مرافقة من مؤسسات وطنية معنية بالتقييس في سبيل تبني هذه المواصفة، لذلك فإن انتشار تبني هذه المواصفة يرتبط بشكل كبير بجهود الدولة في هذا المجال.

و فيما يلي نعرض بعض **التوصيات** التي من شأنها التمهيد لانتشار تطبيق هذه المواصفة في المؤسسات الصناعية الجزائرية:

- ما زالت فكرة المسؤولية الاجتماعية لم ترسخ في أذهان مجتمع الأعمال لذلك من ضرورة للعمل على دعم توجّه الشركات إلى ممارسة المسؤولية من قبل الغرف التجارية والوزارات المعنية ومساهمة وسائل الإعلام والمتخصّصين بنشر ثقافة المسؤولية والرعاية والعمل الاجتماعي والخدمة العامة.

- دعم ثقافة الالتزام بالمسؤولية على مستوى المؤسسات الاقتصادية، و ذلك بوضعها ضمن أولويات التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة، وتوفير الدعم والمساندة التامة من قبل و توجيه بعض المؤسسات الحكومية نحو توفير الدعم و المساندة تجاه تحقيقي لتنمية المستدامة بإبعادها الثلاثة الاقتصادية والمجتمعية والبيئي، و تبني مواصفة المسؤولية الاجتماعية.
- عقد المؤتمرات و الندوات العلمية التي تعنى بشرح مفهوم المسؤولية الاجتماعية، و كذا توضيح مبادئ و اهمية مواصفة ايزو ٢٦٠٠٠، يحضر هذه الندوات رجال الاعمال و مسيرو المؤسسات الصناعية.
- أهمية اطلاق المعاهد الوطنية المختصة بالتقييس لإستراتيجية محلية تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية في كل المؤسسات الجزائرية بما فيها الصناعية، و ذلك يعتبر خطوة سابقة و ضرورية يأتي بعدها تشجيع تبني المؤسسة معايير المواصفة العالمية ايزو ٢٦٠٠٠ الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية.

الإعداد لوضع مواصفة محلية تعنى بالمسؤولية الاجتماعية مشابة لمواصفة ايزو ٢٦٠٠٠ و لكنها تراعي الخصوصية المحلية في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للمؤسسات الجزائرية، و كذا امكانات هذه المؤسسات.